

A



PCT/CTC/30/7

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 16 مارس 2017

## معاهدة التعاون بشأن البراءات لجنة التعاون التقني

الدورة الثلاثون

جنيف، من 8 إلى 12 مايو 2017

### تمديد تعيين المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

1. عيّنت جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات (جمعية البراءات) كل الإدارات الدولية الحالية لمدة تنتهي في 31 ديسمبر 2017. وسينتهي إذن على جمعية البراءات في 2017 أن تبت في تمديد التعيين لكل إدارة من الإدارات الدولية الحالية التي تلتزم بتمديد تعيينها، بعد استشارة هذه اللجنة (انظر المادتين 16(3)(هـ) و32(3) من معاهدة البراءات). وترد في الوثيقة PCT/CTC/30/INF/1 معلومات عن هذا الإجراء ودور اللجنة فيه.

2. وفي 2 مارس 2017، تقدم المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي بطلبه لتمديد تعيينه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويرد الطلب في مرفق هذه الوثيقة.

3. إن اللجنة مدعوة إلى إساءة مشورتها في هذا الأمر.

[يلي ذلك المرفق]

طلب المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي  
لتمديد تعيينه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي  
في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

1 - معلومات عامة

اسم المكتب أو المنظمة الحكومية الدولية:  
المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي.

المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي (المعهد) هو هيئة عمومية لا مركزية، مسؤولة من الناحيتين التقنية والقانونية عن رعاية جميع خدمات الملكية الصناعية في شيلي وإدارتها. ويتولى المعهد النهوض بالحماية الممنوحة بموجب الملكية الصناعية، ونشر المعارف والمعلومات التكنولوجية. ومن بين المسؤوليات المناطة به، تقديم المشورة للرئيس بشأن المسائل المتعلقة بالملكية الصناعية على الصعيدين المحلي والدولي، والعمل أيضا كمحكمة ابتدائية في إجراءات الاعتراض والبطالان.

وقد بدأ المعهد عمله في يناير 2009. وهو يحل محل الإدارة السابقة للملكية الصناعية التابعة لوزارة الاقتصاد. ويُعد إنشاء المعهد منعطفًا هامًا في نظام الابتكار في شيلي، وأحد عدة تدابير هامة اتخذتها حكومة شيلي، التي تبرهن على التزامها الواضح بتعزيز الابتكار والمنافسة وريادة الأعمال من خلال الملكية الفكرية.

وفي سياق اضطراره بالمهام المنوطة به، يمارس المعهد نشاطه في ثلاثة مجالات رئيسية هي: العلامات التجارية والبراءات ونقل المعارف (كما يعمل في مجالات أخرى هي الشعب القانونية والإدارية وشعبة العمليات والمالية). ويدعم هذه المجالات مجموعة من المستشارين المهنيين للمدير الوطني في المجالات المتعلقة بالسياسات (أي الإدارات التشريعية والدولية والاستراتيجية والسياسات العامة).

وفي مجالات عمل المعهد الأساسية، أي البراءات والعلامات التجارية، يقوم الوكلاء والفاحصون والموظفون الفنيون والإداريون بفحص جميع الطلبات؛ للتأكد من جواز منح البراءة. ومن خلال شعبة نقل المعارف، يشجع المعهد استخدام الملكية الصناعية ونقل المعارف ويعززها. وفي إطار سعيه لتحقيق هذا الهدف نفسه، أطلق المعهد في بداية 2012 منصة افتراضية ([www.inapiprojecta.cl](http://www.inapiprojecta.cl))، طُورت بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي لتيسير سبل الحصول على المعلومات التكنولوجية، وتقديم أدوات تُسهّم في تحسين استخدام حقوق الملكية الصناعية، ومعرفة الملكية الفكرية من خلال دورات على الإنترنت.

ولمواصلة هذه المبادرة، أطلق المعهد خدمتين جديدتين على الإنترنت في 2016، لتشجيع الجمهور على استخدام الملكية الفكرية. والخدمة الأولى ([www.inapiconecta.cl](http://www.inapiconecta.cl)) تتيح لمودع الطلب تحميل أي قدر يشاء من المعلومات بشأن بطلبه؛ من أجل الاتصال مع أي مستثمر مهتم من المستثمرين المسجلين في الصفحة نفسها. ومن ثمّ يمكنه الوصول إلى المعلومات المنشورة من خلال هذا الموقع. وعلى هذا، تكفل الخدمة إمكانية التواصل بين مودعي الطلبات والمستثمرين المحتملين من أجل وضع استراتيجية للترخيص أو للتنازل أو لأداء أي خدمة تجارية مطلوبة من خلال حق الملكية الفكرية.

والخدمة الثانية، التي أُنشئت مؤخرًا في المعهد هي أداة إحصائية:

(<http://www.inapi.cl/portal/publicaciones/608/w3-propertyvalue-12030.html>). وتُستخدم هذه الأداة

لاسترجاع المعلومات المتعلقة بالطلبات التي أودعت في المعهد على مدى 25 عامًا، فضلًا عن إحصاءات عن مودعي الطلبات الشيليين في الخارج. ويمكن من خلال هذه الخدمة الحصول على معلومات تستند إلى جملة أمور من بينها بلد المنشأ

وتصنيف الطلبات المودعة. كما يمكن من خلالها الفرز حسب سنة الإيداع، مما يتيح للمستخدم تحليل التغيرات التي طرأت على الاتجاهات التكنولوجية على مر الأعوام. فضلا عن أنها تغطي إحصاءات معاهدة البراءات بخصوص مكاتب تسلم الطلبات أو المعهد الشيلي بوصفه إدارة دولية. وبالتالي يمكن استرجاع المعلومات المتعلقة ببلد المنشأ، ونوع مودع الطلب، والمجال التقني للطلبات المودعة، وأيضا طريقة إيداعها، إضافة إلى معلومات أخرى ذات أهمية.

ويستعين المعهد، في الميادين التي تغطيها سياساته، بخبراء في مجال الملكية الفكرية يقومون بصياغة تشريعات جديدة للملكية الصناعية؛ مثل مشروع القانون المقدم إلى الكونغرس بشأن الملكية الصناعية، كما يقدمون الآراء التقنية في مختلف القضايا الدولية، ويسدون المشورة إلى سائر الوكالات الحكومية في المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية.

واستكمالا لما تقدم، قام المعهد، من خلال مجالات الدعم الواقعة في اختصاصه، بتنفيذ سلسلة من البرامج تهدف إلى تصميم منصة خدمات إلكترونية جديدة تماما، تنسم بالاستقرار والديناميكية، وتتيح معالجة كاملة لحقوق الملكية الصناعية على الإنترنت.

تاريخ استلام المدير العام طلب التعيين: 1 مارس 2017

دورة الجمعية التي يُلتَمَس فيها التعيين: جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات 2017

التاريخ المتوقع بدء العمل فيه كإدارة للبحث والفحص: يعمل المعهد كإدارة للبحث والفحص منذ 22 أكتوبر 2014.

## 2 - المعايير الموضوعية: متطلبات التعيين الدنيا

### 1.2 - القدرة على البحث والفحص

القاعدتان "1"1.36 و"1"1.63: يجب أن يتوفر لدى المكتب الوطني أو لدى المنظمة الحكومية الدولية ما لا يقل عن مائة موظف بدوام كامل، يملكون المؤهلات التقنية اللازمة لإجراء عمليات البحث والفحص".

الموظفون المؤهلون لإجراء البحث والفحص:

المؤهلات بالتفصيل	متوسط الخبرة كفاحص (بالسنوات)	العدد (بمكافئ الدوام الكامل)	المجال التقني
-	10.3	29	الميكانيكا
-	8.5	12	الكهرباء/الإلكترونيات
-	12.6	29	المستحضرات الصيدلانية
-	10.6	24	الكيمياء
-	7.4	30	البيوتكنولوجيا
-	17.7	5	التصاميم الصناعية
-	10.3	129	المجموع

وللمكتب خبراء داخليون وخارجيون مدربون ومؤهلون لبحث وفحص الطلبات على نحو سليم. ويعمل الخبراء الخارجيون بشكل رئيسي في الطلبات المحلية، بينما يركز الخبراء الداخليون بصورة خاصة على طلبات معاهدة البراءات في المرحلة الدولية، فضلاً عن توليهم فحص الطلبات المحلية للبت في منح البراءات.

أما بالنسبة لتوزيع المؤهلات، فيمتلك المتخصصون في المعهد المؤهلات المناسبة للاضطلاع بمهام البحث والفحص في كل قسم من أقسام التصنيف المتعلقة بالميكانيكا والإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية والكيمياء والبيوتكنولوجيا، كما هو مفصل في الجدول أعلاه.

### برامج التدريب

تبدأ عملية اعتماد المهنيين الجدد بتحديد الاحتياجات في المجالات التقنية، وإعداد موجز وصفي للوظيفة، ثم إعلان عن العمل بمواصفاته لعامة الجمهور، وتنتهي العملية باختيار المرشحين. ويخضع هؤلاء المرشحون لتدريب شامل، ويتم اختيارهم على مرحلتين: الأولى "تدريب تعريفي" يركز على تقديم المعارف والخبرات العامة المتعلقة بالبراءات والملكية الصناعية. أما المرحلة الثانية فتتعلق بمجال العمل نفسه. وخلال هذه الفترة يعمل المرشح تحت إرشاد خبراء في المعهد ممن يقوم بفحص طلبات براءات.

وتخضع العملية برمتها لإشراف رؤساء المجالات التقنية في إدارة الفحص، الذين يقيمون في النهاية أداء المرشحين وقدراتهم، ويختارون المرشحين المستوفين للشروط التي وضعها المعهد.

وأخيراً، وبمجرد قبول المرشحين في ملاك المعهد، يُعهد بكل مرشح تم اختياره إلى مرشد يتولى الإشراف عليه ودعمه في إعداد التقارير الأولى. ويستمر الإشراف لمدة سنة واحدة، يتناوب عليه مشرفون مختلفون في المجال التقني نفسه. ويُقيم أداء المهنيين الجدد كل أربعة أشهر. وإذا أثبت المرشح بعد عام (أو قبل ذلك) نجاحه في تنمية المهارات والقدرات اللازمة لإعداد تقارير البحث والفحص، فإنه يبدأ العمل بصورة مستقلة. والغرض من هذه العملية هو ضرورة إعداد جميع الخبراء الجدد على إجراء البحث والفحص دون مشرف في غضون 18 شهراً، مع التأكد من إلمامهم بالقانون واللوائح والمبادئ التوجيهية.

وقد صُممت عملية التوظيف والتدريب على نحو لا يؤثر على إنتاجية المكتب. وهو ما انعكس في الانخفاض السريع الذي شهده عدد الطلبات قيد الانتظار خلال السنوات الماضية.

**القاعدتان 1.36 و 1.63 "2": يجب أن يكون في حوزة المكتب أو المنظمة الحكومية الدولية على الأقل الحد الأدنى لمجموعة الوثائق المشار إليها في القاعدة 34 أو توفر إمكانية الحصول عليها، على أن تكون مرتبة على الوجه السليم لأغراض البحث في نسخ ورقية أو في بطاقات مصغرة أو مُخزّنة على وسائط إلكترونية.**

**إمكانية الحصول على الحد الأدنى من الوثائق لأغراض البحث:**

(X) إمكانية الحصول بالكامل

**نظم البحث:**

وفي الوقت الراهن، تُتاح للمعهد سبل الوصول إلى أكثر قواعد البيانات انتشاراً وأوسعها نطاقاً فيما يتعلق بالوثائق المرتبطة بالبراءات الوثائق غير المرتبطة بالبراءات لأغراض البحث. ومن بين قواعد البيانات التي يمكن النفاذ إليها مجاناً؛ ركن البراءات Patentscope و Espacenet و Latipat، ومجموعات مكاتب الملكية الفكرية المختلفة المتاحة على الإنترنت (من بينها المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي (INAPI)، ومكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية (SPTO)، ومكتب الولايات

المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية (USPTO)، وشبكة الملكية الصناعية المتقدمة التابعة لمكتب اليابان للبراءات (JPO-AIPN)، والشبكة الإلكترونية الكورية لمعلومات البراءات التابعة لمكتب كوريا للملكية الفكرية (KIPO) ((K-Pion) ومكتب الدولة الصيني للملكية الفكرية (SIPO).

وإضافة ما سبق، تُتاح للمعهد أيضا إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات الخاصة المُصممة خصيصا لجمع الوثائق المتعلقة بالبراءات والوثائق غير المتعلقة بالبراءات وإتاحتها. إذن، لدينا إمكانية الوصول إلى شبكة EpoqueNet، طومسون للابتكار (الآن تُدعى Clarivate Analytics)، وIEEE، ومنصة STN، وProquest Dialog، وGenome Quest، والمكتبة الإلكترونية للمعلومات العلمية (BEIC) وهي أداة بحث أنشأتها اللجنة الوطنية للبحوث التقنية والتكنولوجية (CONICYT) للبحث في المنشورات العلمية، مثل دار نشر جامعة أكسفورد، وElsevier، والجمعية الأمريكية لتقدم العلوم (AAAS)، والجمعية الكيميائية الأمريكية، والاستعراضات السنوية، ودوريات Nature، Springer Links، Wiley-Blackwell. وقد تطلب إنشاء هذه المنصة تكلفة كبيرة تجاوزت 10 ملايين دولار أمريكي تحملتها الحكومة لهذا الغرض.

ليس ذلك فحسب، لكننا وقّعنا أيضا اتفاقات مع المجلس الهندي للبحوث العلمية والصناعية، للتمكن من الوصول إلى المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية (TKDL)، فضلا عن عقد اتفاقات مع مكتب كوريا للملكية الفكرية، ومكتب اليابان للبراءات للوصول إلى قواعد بياناتها.

**القاعدتان 1.36"3" و 1.63"3": يجب أن يكون لدى المكتب أو المنظمة الحكومية الدولية موظفون قادرين على البحث في المجالات التقنية المطلوبة وفحصها، و ملمون باللغات الضرورية على الأقل لفهم اللغات المحرر بها أو المترجم إليها الحد الأدنى من مجموعة الوثائق المشار إليها في القاعدة 34.**

**اللغة (اللغات) التي يمكن استخدامها لإيداع الطلبات الوطنية ومعالجتها:**

لا يقبل المعهد إلا الطلبات المودعة باللغة الإسبانية. ويتعين ترجمة أي طلب أُودع بأي لغة أخرى ترجمة دقيقة، لكي يمضي الطلب نحو البحث والفحص.

**لغات أخرى يتقنها عدد كبير من الفاحصين:**

يتمتع الفاحصون في المعهد بمستوى عال من الكفاءة في اللغة الإنكليزية (بجيد حوالي 80% منهم هذه اللغة على مستوى متقدم ويواصلون التدريب باستمرار على هذه المهارة)، كما أنهم على دراية باللغتين الفرنسية والألمانية.

**الخدمات المتاحة للمساعدة في البحث أو في فهم حالة التقنية الصناعية السابقة بلغات أخرى:**

كما ذكر أعلاه، يُعد التدريب باللغة الإنكليزية جزءا من برنامج التدريب السنوي لموظفينا، وهو ما يوفر أداة فعالة لمساعدتهم في تكوين صورة عامة أفضل عند البحث وفهم حالة التقنية الصناعية السابقة بلغات أخرى.

وإضافة إلى ذلك، يتضمن بعض قواعد بيانات المعهد ترجمة آلية، ويتضمن البعض الآخر ترجمات لأشخاص (مثل، قاعدة بيانات Thomson Innovation)، توخيا لمزيد من الدقة، لا سيما عند ترجمة الوثائق الآسيوية التي قد يتعذر على الترجمة الآلية فهمها أحيانا.

## 2.2 - إدارة الجودة

القاعدتان "4"1.36 و"4"1.63: يجب أن يكون لدى المكتب الوطني أو المنظمة الحكومية الدولية نظام لإدارة الجودة وترتيبات داخلية للمراجعة وفقاً للقواعد العامة للبحث الدولي.

### النظام الوطني لإدارة الجودة:

يتسق نظام إدارة الجودة في المعهد اتساقاً تاماً مع المتطلبات المنصوص عليها في الفصل الحادي والعشرين من المبادئ التوجيهية الخاصة بالبحث والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويمكن الاطلاع على تقارير المعهد السنوية المتسقة مع هذه المبادئ التوجيهية منذ 2013 على موقع الويبو الإلكتروني:

<http://www.wipo.int/pct/en/quality/authorities.html>

ومع أن أنشطة البحث والفحص لم تستوف بعد معيار الجودة الدولي ISO 9001، فإن إجراءات مكتب تسلم الطلبات في المعهد قد استوفته بالفعل، ونعترز تضمين كل منها في نطاق إعادة التصديق في 2018 (مع الانتقال منطقياً إلى الإصدار ISO 9001: 2015). ولذلك جرى تصميم كل نشاط من أنشطة عمليات البحث والفحص بما يتوافق مع هذا المعيار، بما في ذلك السجلات اللازمة والإجراءات الوقائية والتصحيحية، ومبدأ التحسين المستمر التي يقوم على أساس المعيار ISO 9001. ويجري العمل بهذا النظام منذ أن شرع المعهد في العمل كإدارة للبحث والفحص في أكتوبر 2014، نظراً إلى أن العملية قد صُممت منذ البداية في إطار معيار ISO.

## 3 - نطاق العمل المستهدف

اللغة (اللغات) التي تقدم بها الخدمات: الإسبانية

المكتب (المكاتب) الحكومية أو مكتب تسلم الطلبات الذي تعرض الإدارة أن تكون إدارة مخصصة له:

البلدان الواقعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وحالياً، تم تعيين المعهد كإدارة محتملة للبحث والفحص لأحد عشر بلداً؛ هي: شيلي وبيرو وأكوادور وكولومبيا وبنما وكوبا والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وكوستاريكا والسلفادور والمكسيك.

**القيود على نطاق العمل:** لن يقوم المعهد بإجراء بحث دولي أو فحص تمهيدي للطلبات المودعة بلغات أخرى غير الإسبانية.

أما بالنسبة للموضوعات غير المستبعدة من البحث أو الفحص، فيقصد بها جميع الموضوعات التي بُحثت أو فُحصت في الطلبات الوطنية الشيلية.

## 4 - دوافع الطلب

وقد أسهم كلٌّ من إنشاء المعهد والعمل المنجز منذ إنشائه على التحرك صوب مرحلة جديدة في عملية تحويل نظام الملكية الفكرية في شيلي. وفي هذا السياق، تم تحديث المعهد ورفع كفاءته، ليتمكن ليس من تقديم خدمات جيدة فحسب، وإنما من التفاعل أيضاً بفعالية مع نظام الملكية الفكرية الدولي ككل.

ويؤمن المعهد إيماناً قوياً بأهمية النظام الدولي للملكية الفكرية لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال. وفي هذا المضمار، تؤدي معاهدة التعاون بشأن البراءات دوراً رئيسياً، لذلك أصبح تنفيذها، منذ أن دخلت حيز النفاذ في شيلي، أولوية استراتيجية للمعهد.

وترى حكومة شيلي أن معاهدة التعاون لديها إمكانيات حقيقية وملموسة لتفاعل البلدان الأعضاء وإسهامهم بفعالية في نظام المعاهدة، وجعله أكثر جاذبية ويسرا لجميع المستخدمين. ومن شأن إعادة تعيين المعهد كإدارة للبحث والفحص أن يساعد، وفقا لحكومة شيلي، على زيادة تطوير النظام في المنطقة وتشجيع إيداع الطلبات في إطار المعاهدة في أمريكا اللاتينية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الطلبات الجديدة لم ترتفع إلا بنسبة 4.8 في المائة بين عامي 2005 و2010، وهي نسبة تقل كثيرا عن المناطق الأخرى مثل آسيا، التي شهدت زيادة في عدد الطلبات المودعة بناء على المعاهدة بنسبة 10.9 في المائة خلال الفترة نفسها.

وإضافة إلى ذلك، يعتقد المعهد أن دوره كإدارة للبحث والفحص ناطقة باللغة الإسبانية يعود بالنفع على بلدان في منطقة أمريكا اللاتينية التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، أو التي قد تكون بصدد النظر في الانضمام إليها. كما أن المشاركة الفعالة للمعهد في جميع فعاليات نظام المعاهدة تؤهله لتقاسم الخبرات، ومساعدة البلدان التي تطبق نظام المعاهدة، أو التي تريد أن تصبح جزءا منه. ومن المؤكد أن وجود إدارة للبحث والفحص ناطقة بالإسبانية في المنطقة يمكنها الاضطلاع بعمليات بحث دولية، فضلا عن الفحص التمهيدي سيجلب الفائدة للنظام برمته.

وفي هذا الإطار، وكاستراتيجية لتعزيز استخدام النظام ككل، ترى حكومة شيلي أن وجود إدارة للبحث والفحص في منطقة أمريكا اللاتينية يكتسي أهمية كبيرة في الوقت الراهن لتفادي التأخيرات المحتملة في معالجة الطلبات الدولية للمعاهدة، نتيجة زيادة عبء العمل في بعض المكاتب. وعلاوة على أن المعهد يرى ضرورة تخصيص موارد البحث في أجزاء مختلفة من العالم كي تُستخدم بكفاءة أكبر.

ومع الأخذ في الاعتبار مدى اهتمام شيلي بتعزيز الابتكار وزيادة الأعمال، وإدراكاً منها لأهمية نظام البراءات الدولي في تحقيق هذه الأهداف، فإننا نرى أنه من الملائم إعادة تعيين المعهد كإدارة للبحث والفحص. لاسيما وأنه يفي بالمتطلبات التقنية اللازمة لتقديم خدمات البحث والفحص لمواطني شيلي وللأعضاء الآخرين في المعاهدة على حد سواء، وخاصة مقدمي الطلبات من دول أمريكا اللاتينية الأعضاء في المعاهدة، كما أنه يشجع على استخدام المعاهدة في المنطقة ويُعززه.

وقد حقق المعهد على مدى السنوات التي عمل فيها كسلطة دولية، زيادة هامة وملحوظة في الإيداعات بناء على المعاهدة، ليس فقط من مقدمي الطلبات الشيليين، وإنما من مقدمي الطلبات في المنطقة أيضا؛ مثل المكسيك وكولومبيا وبيرو وأكوادور والسلفادور. وهو ما يؤكد طلبنا بأن وجود إدارة للبحث والفحص في المنطقة سيشجع استخدام المعاهدة في بلدان أمريكا اللاتينية. وبصفة خاصة، تلقت المعهد 136 طلبا في إطار المعاهدة في 2015، و163 طلبا في 2016. ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد بمرور السنوات، وأن يرتفع معدل استخدام المعاهدة ارتفاعا ملحوظا، لاسيما وأن عدد الطلبات المودعة لدى المعهد بوصفه مكتب استلام بلغ بالكاد 90 طلبا في 2014.

أما بالنسبة لأنشطة إدارة البحث الدولي في المعهد، فقد تم تكليف المعهد خلال السنة الأولى من عمله بإجراء البحث الدولي لـ 182 طلبا، وارتفع هذا العدد ليصل إلى 219 طلبا في 2016.

وليس هذا فحسب، ولكن يمكننا أيضا تحديد العديد من مقدمي الطلبات الذين قدموا أكثر من طلب، واختاروا المعهد كإدارة للبحث الدولي، مما يُم على الثقة الكبيرة والتيقن من جودة عملنا، وأيضا الاعتراف بكفاءتنا في إجراء أنشطة البحث الدولي.

وعلاوة على ذلك، فإن دور المعهد كإدارة للبحث والفحص جلب المزيد من المزايا لمستخدمينا، فقد اعترفت الحكومة الشيلية بالمعهد عندما منحته الجائزة الوطنية للتميز في الخدمة العامة، وهو ما وضعه في مصاف أفضل ثلاث مؤسسات عامة في البلاد. ويُمنح هذه الجائزة للمؤسسات الوطنية التي تسهل التطورات الرئيسية في نوعية حياة مستخدميها، مثل إذكاء الوعي بنظام الملكية الفكرية، وتوفير المزايا المرتبطة بتقديم طلبات البراءات في الخارج في حالتنا هذه. والواقع أننا منذ أن بدأنا العمل

كإدارة دولية، ارتفع معدل إيداع الطلبات الدولية ارتفاعاً كبيراً، كما تقدم عدد كبير من مقدمي الطلبات، الذين لم يكونوا على دراية بنظام الملكية الفكرية، للحصول على معلومات بشأن استخدام المعاهدة، مما أدى إلى دخول مشاركين جدد في نظام المعاهدة.

## 5 - دول (ة) مقدمة الطلب

### الموقع الإقليمي



[خريطة توضح الدول (ة) والدول المجاورة]

### العضوية في المنظمات الإقليمية:

- اتحاد بروسور Prosur: وهو مبادرة تجمع مكاتب أمريكا اللاتينية للملكية الصناعية، بهدف تعزيز استخدام نظام الملكية الفكرية في الإقليم، وتشجيع تقاسم العمل بين هذه المكاتب. والبلدان المشاركة في هذه المبادرة هي: الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وإكوادور وباراغواي وبيرو وأوروغواي.
- تحالف الهادي Alianza del Pacífico: وهو مبادرة حكومية تهدف إلى تيسير التجارة، وتعزيز التطور والنمو للدول الأعضاء فيها (شيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو).

وبموجب عضوية شيلي في اتحاد بروسور وتحالف الهادي، وقّع المعهد اتفاقات الطرائق السريعة لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات (PPHs) في 2016، من أجل إتاحة معايير الجودة للمعهد كإدارة للبحث والفحص، إضافة إلى إكساب عمل المعهد فائدة أكبر كإدارة دولية، لصالح المنطقة.

عدد السكان: 17.95 مليون نسمة (معلومات البنك الدولي)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 22 370 دولاراً أمريكياً (عام 2015) (تعادل القوة الشرائية) (معلومات البنك الدولي)



## الإيفاق الوطني المقدر على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي): 0.39 في المائة (عام 2015) (معلومات البنك الدولي)

عدد جامعات البحث: في شيلي 25 جامعة عامة تشكل جزءا من مجلس رؤساء الجامعة. كما توجد 31 جامعة خاصة. ويتعين على جميع الجامعات في البلد أن تجري بحوثا؛ ذلك أنها من المتطلبات التي يجب استيفاؤها لكي تعترف الحكومة بالجامعة كمؤسسة تعليمية.

موجز عن الشبكة الوطنية للمعلومات المتعلقة بالبراءات (مثل، مكاتب البراءات، ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار): يُعد تزويد مقدمي الطلبات ومستخدمي نظام البراءات بالوثائق ذات الصلة مسألة بالغة الأهمية للمعهد. وحاليا يشارك المعهد في مبادرة "مكاتب الويبو للإيداع". ويمكن الاطلاع على المعلومات في هذا الشأن من خلال الرابط التالي: [http://www.wipo.int/library/en/depository\\_libraries.jsp](http://www.wipo.int/library/en/depository_libraries.jsp). وفي الوقت الراهن، يمكن لموظفي المعهد الوصول إلى الوثائق التي أتاحها الويبو، كما يعمل المعهد على إتاحة مساحة كافية لكل مستخدم، بحيث يتمكن من الوصول إلى هذه المعلومات الهامة.

وإضافة إلى ذلك، واستكمالا لمشروع مكتبة الويبو، يقوم المعهد بوضع التعديلات النهائية للتطبيق الخاص به، ليكون جزءا من برنامج مركز الويبو للتكنولوجيا ودعم الابتكار (TISC).

**أهم الصناعات المحلية:** التعدين، الصيد للسّمك، الأخشاب/السليولوز، الخمر، الزراعة.

**أهم الشركاء التجاريين من الدول:** الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كوريا الجنوبية، البرازيل، بيرو، اسبانيا، المكسيك، كولومبيا، الأرجنتين.

**معلومات أساسية أخرى:**

في عام 2016، أطلقت الحكومة الشيلية الاستراتيجية الوطنية للملكية الصناعية، التي قام المعهد بإعدادها وصياغتها. ومن بين الموضوعات التي تضمنتها هذه الاستراتيجية استخدام معاهدة التعاون، ومشاركة الشيليين في نظام البراءات في الخارج.

ويمكن الاطلاع على هذه الاستراتيجية (باللغة الإسبانية) من خلال الرابط التالي:

[http://www.inapi.cl/portal/publicaciones/608/articles-9870\\_recurso\\_1.pdf](http://www.inapi.cl/portal/publicaciones/608/articles-9870_recurso_1.pdf)

## 6 - نوعية طلبات البراءة

## عدد الطلبات الوطنية المستلمة - بحسب المجال التقني

2016	2015	2014	2013	السنة <sup>1</sup> المجال التقني
1 050	1 221	1 291	1 118	الميكانيكا
372	391	420	313	الكهرباء/الإلكترونيات
476	562	355	660	المستحضرات الصيدلانية
544	644	516	809	الكيمياء الصناعية
577	559	645	259	البيوتكنولوجيا
3 019	3 377	3 227	3 159	المجموع <sup>2</sup>

## عدد الطلبات الوطنية المستلمة - بحسب المسار

2016	2015	2014	2013	السنة المسار
460	510	534	418	الإيداع الأول الوطني/ الأولوية الداخلية
148	159	223	241	الأولوية بناء على نظام باريس
2 411	2 708	2 470	2 500	دخول المرحلة الوطنية وفقا لمعاهدة التعاون بشأن البراءات
3 019	3 377	3 227	3 159	المجموع

<sup>1</sup> لم يُدرج عام 2012 في بعض الجداول؛ ذلك أن نظام إدارة الملكية الصناعية (IPAS) لم يكن يعمل بكامل طاقته آنذاك. ولم تتوفر إمكانية استخراج البيانات منه إلا في عام 2013؛ لذلك، تقرر الاستعانة بمصدر أكثر دقة للمعلومات، موجود في قاعدة بيانات فريدة من نوعها، بدلا من جمع البيانات من عدة أنظمة مختلفة كانت تُستخدم قبل تنفيذ نظام تكنولوجيا المعلومات الحالي في المعهد.

<sup>2</sup> لا يشمل إجمالي عدد الطلبات المذكور الطلبات المودعة للتصاميم الصناعية والرسومات الصناعية، أو للخطط، رغم أن هذه الطلبات تعتبر في الواقع جزءا من شعبة البراءات وتم فحصها فيما تبعا لذلك.

عدد الطلبات الدولية التي استلمتها المعهد ككتب تسلم الطلبات

2016	2015	2014	2013	2012	السنة المجال التقني
81	57	45	63	36	الميكانيكا
23	26	11	4	13	الكهرباء/الإلكترونيات
7	8	4	3	3	المستحضرات الصيدلانية
22	25	21	20	11	الكيمياء
30	20	9	12	16	البيوتكنولوجيا
163	136	90	102	79	المجموع

متوسط الوقت اللازم لمعالجة البراءات الوطنية

المؤشر	اعتباراً من	الوقت (بالأشهر)
للبحث والفحص الأول <sup>3</sup>	إيداع الطلب	24
للمنح <sup>4</sup>	إيداع الطلب	48

الطلبات الوطنية التي لم يُت فيها بعد

عدد الطلبات	الإجراء
13 565	جميع الطلبات قيد الانتظار
1 171	طلبات بانتظار البحث والفحص الأول (تم دفع المصروفات اللازمة)

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي عدد الطلبات قيد الانتظار ظل يتناقص باستمرار على مدى السنوات الماضية، حتى مع عمل المعهد كسلطة دولية. ويبرهن هذا على التحسن الملحوظ في كفاءة عمليات المعهد وجودتها. وفي الوقت الراهن، أصبح عدد الطلبات التي تتم معالجتها (المنح أو الرفض) أعلى من الطلبات المودعة، وبالتالي انخفض عدد الطلبات قيد الانتظار لدينا.

<sup>3</sup> حالياً لا يقوم المعهد بالبحث والفحص كمنشطين مختلفين، وإنما يقوم بتنفيذها في آن واحد، وتقدم نتائجها إلى مقدم الطلب في تقرير واحد يضم كل المعلومات عن نتائج البحث، والرأي بشأن المتطلبات القانونية. ويقاس متوسط هذا الوقت منذ عام 2009 باعتباره العام الذي بدأ فيه المعهد العمل، وتم وضع إجراءات جديدة للبحث والفحص لإضفاء المزيد من الكفاءة على هذه العملية.

<sup>4</sup> تشير هذه المعلومات إلى الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات (المرحلة الوطنية).

## 7 - الدعم المطلوب

ويتمتع المعهد بالاكتماء الذاتي، ومع أنه لا يحتاج إلى أي دعم خاص للحفاظ على مستوى أدائه الحالي لإدارة للبحث والفحص تعمل بجودة عالية وبطريقة فعالة، فتمه دائماً ما يحفز على مواصلة تحسين مهارات موظفيه في العمل كونه سلطة دولية.

وفي هذا الصدد، وخلال السنوات الأولى من بدء تنفيذ العمليات، التمس المعهد مساعدة مكاتب أخرى كانت تعمل بالفعل لإدارة للبحث والفحص لفترة طويلة من الزمن، وحصل عليها. وقد عاد ذلك بفائدة جمّة على عمل المكتب كإدارة. ولئن كان المكتب لا يحتاج إلى المساعدة على وجه التحديد، فإنه يدرك قيمة النفع الذي يمكن أن يعود عليه جزّاء العمل مع المكاتب الأخرى فيما يتعلق بجودة البحث والفحص المضطلع به في نطاق معاهدة التعاون.

كما ساعدت الويبو في تنسيق أنشطة المعهد مع مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، والمكتب الكندي للملكية الفكرية في 2013، و المكتب الأسترالي للملكية الفكرية في 2014.

وإلى جانب هذه الأنشطة، نظم المعهد أنشطة تدريبية بالتعاون مع مكتب إسرائيل للبراءات (ILPO)، ومكتب كوريا للملكية الفكرية (CIPO) ومكتب الملكية الفكرية الأسترالي في 2013، حيث قام المكتبان، في إطار مبادرة مشتركة، بتنسيق الأنشطة، في عمل تعاوني وجهد مشترك لتصميم أنشطة لم تُنفذ من قبل. كما نظم مكتب اليابان للبراءات نشاطاً في شيلي في 2015، واستمر في تقديم أنشطة تدريبية جديدة للمعهد في اليابان، شارك فيها 6 فاحصين على الأقل بنجاح كبير. وعلاوة على ذلك، عرض المكتب الكوري أيضاً على المعهد المشاركة في حلقات عمل لتبادل أفضل الممارسات فيما بين المكاتب.

وفي عام 2014، قدم المكتب الأوروبي للبراءات (EPO) بتنظيم دورة تدريبية لفاحصين على قاعدة بيانات EpoqueNet.

وفي نوفمبر 2016، نظمت الويبو نشاطاً مشتركاً بين المعهد ومكتب النمسا للبراءات (APO)، بهدف تبادل أفضل الممارسات بين المكتبين، وتطبيق مبادئ التحسين المستمر، واعتماد معايير الجودة كإدارة للبحث والفحص.

### 1. مسائل أخرى

لا يوجد

### 2. التقييم من إدارات أخرى

لا ينطبق

[نهاية المرفق والوثيقة]